الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-23

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

تعكف على إعداد قوائم المؤطرين والناخبين وفضاءات الحملة الانتخابية

المندوبيات التنفيذية تشرع في التحضير الفعلي ليوم الاقتراع

باشرت المندوبيات التنفيذية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التحضير ليوم الاقتراع بعد الفصل في قوائم الترشيحات، وتعكف حاليا على ضبط قوائم الناخبين، وإعداد اللوحات الإشهارية وتجنيد القاعات التي ستحتضن التجمعات الخاصة بالحملة الانتخابية، على أن يشرع اليوم في نشر قوائم مؤطري المراكز والمكاتب الانتخابية.

انتقلت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عبر مندوبياتها التنفيذية الولائية إلى مرحلة التحضير ليوم الاقتراع، بعد أن أنهت عملية دراسة ملفات المترشحين للانتخابات المحلية المزمع إجراؤها يوم 27 نوفمبر القادم، من خلال توفير الوسائل المادية والبشرية لإنجاح الموعد، ولتمكين المترشحين للاستحقاقات المقبلة من تنظيم الحملة الانتخابية في أحسن الظروف.

وينتظر أن تستدعي المندوبيات التنفيذية خلال هذه الأيام ممثلي المترشحين للمشاركة في عملية القرعة، التي ستضمن التوزيع العادل للقاعات والمداخلات عبر وسائل الإعلام السمعية والمرئية في إطار الحملة الانتخابية التي ستنطلق يوم 4 نوفمبر، بغية توفير الأجواء الملائمة التي ستمح للمتنافسين بالترويج للبرامج الانتخابية واستقطاب أصوات الناخبين، للفوز بأكبر عدد من المقاعد بالمجالس البلدية والولائية.

وتمثل الحملة الانتخابية مرحلة حاسمة بالنسبة للأحزاب السياسية المشاركة في الاستحقاقات القادمة، لقياس مستوى انتشارها وقبولها لدى الفئات الشعبية، وكذا لرفع مستوى المشاركة في العملية الانتخابية والحد من العزوف، لذلك تسهر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابيات على توفير الأجواء الملائمة، وتسخير كافة الوسائل لتسهيل المهمة أمام المترشحين، ومساعدتهم على إيصال أصواتهم إلى الناخبين، الذين سيسعون من جانبهم على طرح الحلول للمشاكل التي يعانيها المواطن على المستوى المحلي.

وأكد في هذا الصدد عضو المندوبية الولائية لتقرت عبد الوهاب بن جلول "للنصر"، بأن استدعاء ممثلي المترشحين لحضور عملية القرعة سيكون بعد أن يفصل مجلس الدولة في جميع الطعون التي رفعتها الأحزاب المشاركة في الانتخابات، بعد رفض ملفات مترشحين من قبل المندوبيات لعدم استفائهم للشروط التي نص عليها قانون الانتخابات، لا سيما ما تعلق بشبهة الاقتراب من المال الفاسد.

ويعقد أعضاء المندوبيات التنفيذية اجتماعات مارطونية لإنهاء كافة الترتيبات الخاصة بيوم الاقتراع، لا سيما ما تعلق بضبط وإعداد القوائم الانتخابية الخاصة بمكاتب الاقتراع، تفاديا لأي خلل محتمل، كأن لا يجد أحد الناخبين اسمه ضمن القائمة، كما يجري ايضا إعداد الوكالات لفائدة الناخبين الذين يشتغلون خارج مقرات بلدياتهم، ويتعذر الحضور إلى مكاتب الاقتراع للإدلاء بأصواتهم لظروف العمل أو الدراسة وغيرها من الأسباب القاهرة.

ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان الحق في التصويت للناخبين، وتذليل الصعاب التي قد تكون سببا في الإحجام عن المشاركة في العملية الانتخابية، والمساهمة في اختيار المسؤولين المحليين من ذوي الكفاءة والنزاهة لتسيير شؤونهم اليومية، والنهوض بجانب التنمية المحلية، ومعالجة النقائص المتعلقة بتهيئة المحيط وتوفير ظروف العيش الكريم لفائدة مواطني البلدية، وذلك من خلال ما سيفرزه الصندوق من نتائج تعكس إدارة الناخبين وتعبر عن أمالهم وطموحاتهم.

وتكتسي عملية نشر قوائم مؤطري المراكز والمكاتب الانتخابية على مستوى الدوائر والبلدية أهمية قصوى بالنسبة للمترشحين للانتخابات المحلية وكذا الناخبين، لأنها تسمح لهم بالتعرف عليهم مسبقا، والتأكد من استجابتهم للشروط التي يحددها قانون الانتخابات، لا سيما ما تعلق بالنزاهة والمصداقية وعدم الانتماء لأي حزب سياسي، وكذا عدم وجود علاقة قرابة من الدرجة الثانية بينهم وبين المترشحين للانتخابات المحلية، تطبيقا للمادة 129 من قانون الانتخابات.

ويمكن لمن يعترض على قائمة المؤطرين على مستوى المكتب الانتخابي، الطعن لدى الجهات المختصة، وطلب تعديل القائمة في فترة زمنية لا تتجاوز الخمسة أيام ابتداء من تاريخ نشر القائمة، وذلك بغية تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة لا تشوبها النقائص ولا تكون محل انتقاد من قبل المشاركين فيها من الأحزاب السياسية والقوائم الحرة.

ويذكر بأن قوائم المؤطرين تخضع بدورها إلى تحقيقات معمقة قبل اعتمادها رسميا من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ويتم إبعاد كل من لديهم صلة قرابة من الدرجة الثانية بالمترشحين، أي من أفراد العائلة والأصهار، من أجل تحقيق انتخابات نظيفة ونزيهة.

لطيفة بلحاج

الشروق

سددوا أقساط البنوك وديون الضرائب وأسقطوا "شبهة الفساد"

طعون 80 بالمائة من المترشحين لمنصب "المير" مرفوضة!

أسماء بهلولي

فجعت ردود المحاكم الإدارية 80 بالمائة من المترشحين لمحليات 27 نوفمبر المقبل، المودعين للطعون، في أعقاب رفض ملفاتهم من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عبر الرد عليهم بـ«السلب".

ورفضت المحاكم تبرئة المترشحين من التقارير الأمنية والإدارية المودعة ضدهم، والتي كانت وراء إقصائهم من الاستحقاقات المقبلة، في حين تم قبول 20 بالمائة من طعون المترشحين وفق مصادر "الشروق"، والذين تم إنصافهم وتطهير ملفاتهم بحكم أن سلطة الانتخابات لم تقدّم تبريرات وتوضيحات للمحاكم الإدارية حول سبب إقصائهم من الترشّح.

وحسب ذات المصادر، سارع أصحاب الملفات المرفوضة خلال الأسبوع الماضي لتسوية وضعيتهم تجاه الضرائب والبنوك، حتى يتمكن هؤلاء من إسقاط "شبهة الفساد" التي تحوم حول كل من يواجه وضعا جبائيا أو بنكيا، غير مسوّى، إلا أن ذلك لم يشفع لهم أمام المحاكم الإدارية التي عادت لترد بالسلب على طلب ترشحهم، لتبقى الخزينة العمومية المستفيد الأول والأخير خلال هذا الأسبوع، "فلا أحد يترشح للانتخابات مهما كانت صفته دون أن يلتزم بأداء واجباته تجاه الضرائب وتسوية وضعيته نحو البنوك"، يقول – المصدر – لاسيما وأن المادة 184 من قانون الانتخابات كانت صارمة وواضحة بهذا الشأن، فلا ترشح لشخص محكوم عليه نهائيا بعقوبة سالبة للحرية لارتكاب جناية أو جنحة ولم يرد اعتباره، كما يجب على الراغب في الترشح أن يثبت وضعيته تجاه الإدارة الضريبية، وأن لا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة، وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية.

وإلى غاية كتابة هذه الأسطر، لا تزال ردود المحاكم الإدارية تتهاطل على الأحزاب السياسية والقوائم الحرة في انتظار غلق باب الطعون يوم 27 أكتوبر الجاري، وتجديد الملفات يوما بعدها على أن تنطلق الحملة الانتخابية للاستحقاقات المقبلة يوم الرابع من نوفمبر المقبل، وتتوقف ثلاثة أيام قبل يوم الاقتراع.

وفي هذا الإطار، يبدو أن عملية تطهير القوائم من المترشحين المشبوهين لا تزال تثير جدلا لدى الطبقة السياسية في البلاد، حيث استنكر رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري، أمس، التبريرات التي رافقت عمليات رفض ملفات الترشح، مشيرا في ندوة صحفية أن الإقصاء المتعمد – حسبه – الذي طال مترشحي حمس على مستوى الولايات تقف وراءه "جهات ما"، فمن غير المعقول يقول – المصدر ذاته – أن تسقط أسماء آلاف المترشحين من القوائم في وقت قياسي.

وذهب مقري بعيدا في اتهاماته للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، قائلا "إن هذه الأخيرة تسببت في إسقاط 50 ألف توقيع على المستوى الوطني، على الرغم من أن أغلبية الموقعين مسجلون في القائمة الانتخابية وحاملين لبطاقات الانتخاب الخاصة بهم".

وبخصوص الاتهامات الموجهة لمرشحيهم المقصين، انتقد مقري ما وصفه بتهمة "الإرهاب" التي وجهت لهم، واصفا إياها بالمبرر "الخطير"، قائلا: "إن هذه التهم غير المؤسسة والخطيرة طالت نائب رئيس مجلس الشورى الوطني، وإذا ثبت ذلك عليه حقا فعبد الرزاق مقري يهدد أيضا الأمن العام".

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

قال إن الهدف هو كسر تنافسية حزبه

مقري يستنكر الإقصاءات التعسفية للإطارات

● تحدى رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري، أمس، السلطة السياسية في البلاد، وقال "من كتب على رجال حركة مجتمع السلم بأنهم "خطر على الأمن العام" يواجهنا بملفاتهم"، في إشارة إلى المبررات الأمنية التي على أساسها تم إقصاء مئات المرشحين عن تشكيلته السياسية.

وهاجم مقري، خلال ندوة صحفية، بعد جلسة إعلامية مفتوحة حول الانتخابات المحلية القادمة، النظام السياسي بأنه "لا يؤمن بالتعددية الحزبية ويحن إلى زمن الحزب الواحد وصار يمارس التزوير الأكبر قبل الانتخابات"، مشيرا إلى أن "ما يحدث من زبر عشوائي للمرشحين هو "تسيير أمني للانتخابات".

وفيما يشبه تبرير هجومه على النظام السياسي، قال مقري إنه تم إسقاط 09 قوائم ولائية للحركة بـ"شكل تعسفي" و461 مرشح من الحركة، بينهم 80٪ بأسباب "غريبة ومجحفة"، معيبا على القائمين على الانتخابات أن "يكيلون تهمة لبعض المرشحين اسمها "التأثير على الناخبين".

ويرى مقري، أن الهدف من هذه "التصرفات" هو "كسر تنافسية حركة مجتمع السلم"، مستعرضا، كعادته، قدرات ومؤهلات الحركة بقدرتها على جمع 400 ألف توقيع في الانتخابات الولائية والبلدية، وأنها حركة لن تخضع ولن تيأس في مواجهة التزوير، وتعمل على المشاركة في إخراج البلاد من مآسيها، متسائلا عن وجود "اقتصاد ناجح والمؤسسات تنهار والقدرة الشرائية ترتفع والشباب يغرق في البحار هربا من واقعه".

كما استاء المتحدث من مبرر آخر قدّمته سلطة الانتخابات لإقصاء آلاف من المترشحين من الحركة، بحسبه، وهو "عدم التسجيل في القوائم الانتخابية". مشيرا إلى أن "نظام سلطة الانتخابات غير المحيّن تسبّب في إسقاط 50 ألف توقيع على المستوى الوطني، على الرغم من أنهم مسجلين في القائمة الانتخابية ولديهم بطاقات ناخب".

م. ف. عثماني

دعا المجتمع المدني لإنجاح العرس الانتخابي..حمزاوي:

المشاركة القوية في المحليات لإحداث التغيير

أكد مشاركون في منتدى وطني حول "الشباب والديمقراطية" أول أمس، أن المشاركة في الانتخابات المحلية القادمة تعد الطريقة "الوحيدة" لإحداث التغيير "المنشود" وتعزيز الديمقراطية والتنمية في البلاد.

وشدد المتدخلون خلال هذا المنتدى المنظم تحت شعار "الشباب بين الديمقراطية التشاركية والتمثيلية"، على أن البلدية هي "الهيكل الأقرب للمواطن وعلى علاقة مباشرة مع مختلف انشغالاته ومتطلباته، لذلك فإن الانتخابات المحلية القادمة هي الطريقة الوحيدة لإحداث التغيير المنشود"، مشيرين الى أن العزوف السياسي للشباب يعد "في صلب اهتمام مختلف القوى السياسية والاجتماعية" باعتبار هذه الفئة من المجتمع "أحد أهم محاور تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية والسبيل الوحيد لتجاوز حالة التيئيس والركود والتطلع لآفاق مستقبلية تحقق طموحات الشعب".

وأكد رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني،عبد الرحمن حمزاوي، في تصريح للقناة الأولى للإذاعة الجزائرية، أنه سيكون للحركة الجمعوية الدور الأكبر في إنجاح الانتخابات المحلية المقبلة من خلال الحوار والنقد البناء وتشجيع الشباب على أن يكون صانعا للقرار.

وركز على ضرورة تشجيع الشباب على أن يكون صانعا للقرار من خلال اختيار ممثليه في مختلف المجالس المنتخبة وفي إطار بناء مؤسسات الدولة والمشاركة الفعلية في هذا المسعى".

من جهته مدير الفوروم، عبد المالك بلعور، طالب من المجتمع المدني الوقوف وقفة رجل واحد لإنجاح الاستحقاقات المقبلة، ولعب دور سياسي وريادي.

يذكر أن أشغال هذا المنتدى توجت بتوصيات ثمنت أغلبها الإجراءات التي أقرها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون بخصوص تعزيز دور الشباب في الحياة العامة للبلاد.

كما ثمن المشاركون في اللقاء قرار التعجيل بمراجعة القانون العضوي للجمعيات واعتماد آليات جديدة لدعم مشاريع المجتمع المدني في إطار مقاربة الديمقراطية التشاركية وإعداد ميثاق لها.

ودعت التوصيات من جهة أخرى إلى تشجيع الأحزاب على اتخاذ تدابير خاصة لتعزيز المشاركة السياسية للشباب وإلى الإسراع في تنصيب المجلس الأعلى للشباب، إضافة إلى الدعوة إلى فتح المنابر الإعلامية أمام المجتمع وتعزيز حضور الشباب داخل المنظمات المهنية والنقابية.

ق.و

الشعب

المنتدى الوطني حول "الشباب والديمقراطية"

المشاركة في الانتخابات المحلية لإحداث التغيير

أكد مشاركون في منتدى وطني حول "الشباب والديمقراطية"، الخميس بالجزائر العاصمة، أن المشاركة في الانتخابات المحلية القادمة تعد الطريقة "الوحيدة" لإحداث التغيير "المنشود" وتعزيز الديمقراطية والتنمية في البلاد.

شدد المتدخلون خلال هذا المنتدى المنظم تحت شعار "الشباب بين الديمقراطية التشاركية والتمثيلية"، على أن البلدية هي "الهيكل الأقرب للمواطن وعلى علاقة مباشرة مع مختلف انشغالاته ومتطلباته لذلك فان الانتخابات المحلية القادمة هي الطريقة الوحيدة لإحداث التغيير المنشود "، مشيرين إلى أن العزوف السياسي للشباب يعد "في صلب اهتمام مختلف القوى السياسية والاجتماعية" باعتبار هذه الفئة من المجتمع " أحد أهم محاور تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية والسبيل الوحيد لتجاوز حالة التيئيس والركود والتطلع لآفاق مستقبلية تحقق طموحات الشعب".

وأكد رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني، عبد الرحمان حمزاوي، أنه "لا بد من تشجيع الشباب على أن يكون صانعا للقرار، من خلال اختيار ممثليه في مختلف المجالس المنتخبة وفي إطار بناء مؤسسات الدولة والمشاركة الفعلية في هذا المسعى ". وأضاف قائلا بأن "بناء الجزائر الجديدة ليس مسؤولية السلطة أو الاحزاب أو المجتمع المدني بل هي مسؤولية يجب أن يتقاسمها الجميع "، معبرا في نفس الوقت عن قناعته بأن "للشباب الجزائري، اليوم، الدور الأساسي في تحقيق التغيير نحو الأفضل".

كما اعتبر بأن الديمقراطية التشاركية هي "الأسلوب الأنجع لتحقيق التكامل بين المواطن ومؤسسات الدولة" باعتبارها -كما أكد- "قيمة مجتمعية قبل أن تكون قوانين".

وفي هذا الشأن، دعا الأستاذ محمد الطاهر ديلمي، قيادي في المجتمع المدني، إلى "ضرورة خروج المجتمع المدني من طابع النمطية التي اتسم بها (التبعية والاقتدار) وأن يصبح نقطة ارتكاز بين الطبقة السياسية والدولة وأن يكون فضاء مفتوحا لكل الكفاءات وخاصة النخب".

وأكد أن دور الشباب، اليوم، "لا يقتصر على المشاركة في الانتخابات (التصويت) بل تفعيل العمل السياسي والإقدام على الترشح والقيام بدور متميز في هذا المجال".

ورافع رئيس أكاديمية الشباب الجزائري، بن بوعزيز سمير، من جهته، من أجل "وضع أسس ميثاق للديمقراطية التشاركية" تسهل، حسبه، عملية تفعيل التنمية"، مبرزا بالمناسبة "الدور الكبير" للانتخابات المحلية.

أما عضو الشبكة الجزائرية للشباب، حمزة بوكحال، فقد أكد هو الاخر أن الشباب الجزائري "شريك مهم في بناء الدولة الجزائرية الجديدة وأن الانتخابات المحلية القادمة مهمة جدا لادماج هذه الفئة في جهود التنمية".

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ÉLECTIONS LOCALES

AMORCER LE CHANGEMENT

Les participants au Forum national sur «La jeunesse et la démocratie», organisé jeudi à Alger, ont affirmé que la participation aux prochaines échéances locales constituerait le seul moyen d'amorcer le changement escompté et renforcer la démocratie.

Les conférenciers ont indiqué, lors de ce forum, placé sous le thème «La jeunesse entre la démocratie participative et représentative», que la commune était «la structure la plus proche du citoyen et directement au fait de ses préoccupations et exigences», estimant que le prochain rendez-vous électoral demeure «le seul moyen d'amorcer le changement escompté».

La réticence politique des jeunes suscite un grand intérêt des forces politiques et sociales, ont-ils soutenu, considérant que cette frange sociale demeure un des axes les plus importants pour le renforcement de la démocratie et la réalisation du développement, ou encore le seul moyen de surmonter l'état de désespérance et l'inertie, en aspirant à des perspectives futures qui satisfont les aspirations du peuple. Le président de l'Observatoire national de la société civile, Abderahmane Hamzaoui, a précisé que l'édification de l'Algérie nouvelle est une mission qui n'incombe pas seulement aux pouvoir,

Le prochain rendez-vous électoral demeure «le seul moyen d'amorcer le changement escompté

partis ou société civile, mais c'est la responsabilité de tous, faisant part de sa conviction que désormais, les jeunes Algériens jouent un rôle fondamental dans la réalisation du changement vers le meilleur. De son côté, le président de l'Académie des jeunes Algériens, Samir Benbouaziz, a plaidé pour la mise en place des fondements de la charte de la démocratie participative, qui faciliterait, selon lui, de réaliser le développement, mettant en avant le rôle prépondérant des jeunes adhérents aux diverses organisations de la société civile dans l'élaboration des grandes politiques de développement.

Hamza Boukehal, membre du réseau algérien des jeunes engagés, a démontré comment les jeunes constituent un partenaire essentiel dans la construction du nouvel État algérien et de quelle manière les prochaines élections locales peuvent être une occasion en or pour impliquer cette catégorie dans les efforts de développement.

Les travaux du forum ont été sanctionnés par des recommandations en faveur des mesures décidées par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, notamment la consolidation du rôle des jeunes dans la vie publique. Ont pris part à cet événement, des représentants de plus de 50 associations locales et nationales, des jeunes, des enseignants et des experts dans la sphère politique et associative, en présence de représentants de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), pour débattre notamment des thèmes suivants : «Les réformes politiques : une lecture dans le code électoral et les avantages dédiés aux jeunes» ou encore «Le rôle sociopolitique des jeunes et leur réticence politique : les raisons et le traitement».

ÉLECTIONS LOCALES

Quel sort pour les APC sans candidats ?

Les élections locales anticipées du 27 novembre prochain seront organisées dans des conditions particulières. La majorité des partis participant se plaignent de l'exclusion de centaines de candidats au moment où, au niveau de plusieurs communes, aucune liste de candidature n'est constituée. Quel sera alors le sort des APC sans candidats ?

Karim Aimeur - Alger (Le Soir) - Moins de quarante jours nous séparent du rendez-vous du 27 novembre où les Assemblées populaires communales (APC) et les Assemblées populaires de wilaya (APW) seront renouvelées. Il s'agit du dernier acte du renouvellement des institutions élues, après les élections présidentielle du 12 décembre 2019 et des législatives du 12 juin 2021.

Sauf que, cette fois-ci, ce n'est pas l'ensemble des APC du pays qui seront renouvelées. Et pour cause ! Au niveau de plusieurs communes de la Kabylie, plus d'une dizaine entre les wilayas de Tizi-Ouzou et de Béjaïa, les élections n'auront tout simplement pas lieu, en raison de l'absence de listes de candidature.

Aucun parti politique parmi tous ceux qui ont décidé de prendre part au scrutin, y compris le FFS qui est fortement implanté dans la région, ni aucun indépendant n'a pu constituer une liste dans ces communes. Dans de nombreuses autres municipalités, une seule liste est formée, alors que dans beaucoup d'autres, seules deux listes, essentiellement le FFS et les indépendants, sont en lice.

Le problème se pose alors pour les APC où il n'y a aucun candidat et qui seront, à partir du 27 novembre, vacantes. Comment seront gérées ces APC ? La loi électorale n'a pas prévu un tel cas de figure. Il a fallu chercher dans le code communal pour trouver la réponse quant au devenir de ces communes sans maire.

Leur gestion sera, en effet, confié à des administrateurs désignés par le wali, le temps de réunir les conditions d'organiser les élections.

C'est l'article 51 de ce code qui traite cette question. Il stipule qu'« en cas de circonstances exceptionnelles, empêchant la tenue des élections dans la commune, et après rapport du ministre chargé de l'Intérieur, présenté en Conseil des ministres, un administrateur est désigné par le wali, pour gérer les affaires de la commune ».

Le même article ajoute que « l'administrateur exerce, sous l'autorité du wali, les pouvoirs dévolus, en vertu de la législation et de la réglementation, à l'Assemblée populaire communale et à son président ».

L'article édicte que la mission de l'administrateur prend fin de plein droit dès l'installation de la nouvelle Assemblée, précisant que « les élections de l'Assemblée populaire communale ont lieu dès que les conditions requises à leur organisation sont de nouveau réunies ».

L'Algérie a déjà vécu une situation similaire, toujours en Kabylie. Alors qu'en 2001, la région avait plongé dans le Printemps noir, avec la répression aveugle des manifestations, faisant des dizaines de morts et des centaines de blessés, des élections locales furent convoquées pour début octobre 2002.

Les populations locales massivement mobilisées ont empêché ces élections dans plusieurs dizaines de communes.

Ce n'est que trois ans plus tard (novembre 2005) que des élections partielles ont été organisées pour doter les municipalités d'exécutifs communaux.

K. A.

Photo : DR

Le Soir D'ALGERIE

Le Soir D'ALGERIE

L'article 184 du code électoral largement contesté

Les rejets des dossiers de candidature qui leur tombent dessus en grand nombre continuent de susciter la réaction des partis qui crient à une «exclusion systématique» de figures partisanes.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Et c'est encore et toujours l'article 184 dans son alinéa 7 de la loi portant régime électoral qui en est à l'origine. Dernier parti en date à s'élever contre cette disposition, le Parti de la voix du peuple crie à une «exclusion arbitraire de candidats aux élections locales». Une exclusion «sans preuves légales et sans intérêts politiques sur la base du septième alinéa de l'article 184 de la loi organique portant régime électoral», relève le parti dans un communiqué rendu public avant-hier jeudi.

Le parti que préside l'ancien député Lamine Osmani, estime que «les violations et abus auxquels le processus électoral est soumis remettent en cause la volonté politique du président de la République quant à l'application correcte et constitutionnelle des articles de la loi organique relative au système électoral». Ce qui est à l'origine, regrette-t-il, de l'exclusion systématique de militants politiques impliqués dans le parti et imprégnés de la culture de l'État». Le parti de la Voix du peuple dit enregistrer de «nombreuses violations à l'encontre de ses candidats» victimes, selon lui, de «rejet d'un nombre important de signatures et de formulaires de candidature, sous prétexte de ne pas s'inscrire au collège électoral, alors même que les concernés détiennent la carte d'électeur dans la commune d'El-Biar, dans la wilaya d'Alger, Djelfa, Chlef, Oran, Tlemcen, Relizane, Mila et autres».

Pour rappel, cette réaction du PVP vient au lendemain de celle du Front des forces socialistes qui dénonce ce qu'il a qualifié de gestion «sécuritaire abusive» du processus électoral. Dans un communiqué de son premier secrétaire national, le FFS dit avoir enregistré avec un «grand mécontentement » de nombreux cas de rejets des candidatures aux élections locales au sein de ses listes municipales et celles des wilayas.

Pour le doyen des partis de l'opposition, le processus électoral en cours aurait dû demeurer un «processus politique qui ne peut être envisagé que sous cet angle», accusant, dans la foulée, l'autorité nationale indépendantes des élections de s'être «appuyée «exclusivement sur les premiers rapports émanant des services de sécurité sans preuves matérielles définitives ni décisions de justice, ce qui est en contradiction avec ce qui est stipulé par l'article 184 de la loi organique électorale». Une réaction qui aurait eu ses effets positifs puisque, dit-on dans l'entourage du parti, des listes menacées de retrait de la course dans les wilayas de Tizi-Ouzou et de Béjaïa notamment, auraient été réhabilitées.

Deux jours auparavant, c'était le mouvement de la société pour la paix qui était allé jusqu'à menacer de retrait de la course électorale. Dans un communiqué au vitriol à l'encontre, notamment de l'Anie, le parti que préside Abderezzak Makri avait, en effet, averti qu'il pourrait à tout moment revoir sa position à l'égard des élections anticipées portant renouvellement des assemblées populaires communales et celle de wilaya. Plus que cela, il affirme que sa menace pourrait être «collective puisqu'il serait en concertation avec d'autres partis à l'effet de mener la rébellion en communion dans l'optique de peser plus lourd». À l'origine de la grogne du MSP, le fameux article 184 de la loi portant régime électoral qui, dans son septième alinéa, exige que le candidat «ne doit pas être connu du public sur son lien avec les milieux financiers et commerciaux suspects et son impact, directement et indirectement, sur le libre choix des électeurs et le bon déroulement du processus électoral».

Une disposition à l'origine de rejets à la pelle de bien de dossiers de candidats à ces élections et auxquels le MSP n'échapperait pas. Plus que cela, il serait l'une des «principales victimes» comme ce fut le cas lors des élections législatives anticipées du 12 juin écoulé.

M. K.